المرصد

مين على الأحداث

الخميس 14 يناير 2021 | 35 صفحة | العدد: 148 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

حصاد العام 2020 في ليبيا

معاناة مستمرة وحلول مفقودة

التطورات العسكرية في ليبيا 2020.. بين المد والجزر!

امغيب..نأمل الوصول إلى تسوية سياسية خلال عام 2021

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

تطورات متسارعة في العام 2020

ليبيا تواصل البحث عن السلام

مجلة «المرصد»

شهدت الساحة الليبية خلال عام 2020، عدة تطورات على جميع الأصعدة وعاش الليبيون خلال هذا العام على وقع الصراعات المتكررة التي زادت جائحة كورونا من وطأتها اضافة الى استمرار الأزمات الاقتصادية التي أثرت على الوضع المعيشي للمواطن.كما شهد العام تحركات دولية خففت من حدة الصراعات وفتحت الباب أمام المفاوضات بين الفرقاء ليتجدد الامل في تسوية طال انتظارها.

على المستوى السياسي،،شهد العام 2020 تحركات مكثفة لاحتواء الأزمة الليبية كانت بدايتها مع مؤتمر برلين للسلام من أجل ليبيا الذي احتضنته العاصمة الألمانية في شهر كانون الثاني، بحضور الفرقاء الليبيين اضافة الى الدول المؤثرة في الصراع الليبي وهي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وروسيا، وفرنسا، والصين، وتركيا، وإيطاليا، والإمارات، ومصر، والجزائر، والكونغو.

ودعا المؤتمر الى توحيد المؤسسات الليبية، ووقف التدخلات الخارجية، واحترام حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، ووقف إطلاق النار.كما نص على ثلاث مسارات لحل الأزمة: المسار العسكري وذلك بتشكيل «لجنة عسكرية» مؤلفة من 10 ضباط، خمسة عن كل جانب، تحدد آليات تنفيذ وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى نزع سلاح المليشيات في ليبيا وتفكيكها وإعادة إطلاق مسار المصالحة.

والمسار الثاني سياسي أفضى فيما بعد للاتفاق على الانتخابات العامة 24 ديسمبر/كانون أول 2021.أما المسار الثالث فكان اقتصاديا، وتم بموجبه إعادة إنتاج النفط ومحاولات توحيد المصرف المركزي وسعر الصرف وإصلاحات أخرى.

وعقب ذلك انطلقت المباحثات في المسار الاقتصادي حيث استضافت العاصمة المصرية القاهرة، في 9 و10 فبراير/شباط 2020،أولى جولاتها،شارك باللقاء 28 خبيرًا اقتصاديًا وماليًا، وتم التوافق خلالها على تشكيل ثلاث لجان وهي: اللجنة المصرفية وتعنى بمعالجة الانقسام في الجهاز المصرفي وما يتبعه من مسائل، ولجنة توزيع الإيرادات العامة بعد الجدل الذي دار حول سوء إدارة المال العام، ولجنة الإعمار والتنمية.

وتزامن ذلك مع انطلاق محادثات المسار العسكري من خلال اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)،والتي عقدت في الأسبوع الأول من فبراير/شباط 2020، في مدينة جنيف بسويسرا، وانتهت باتفاق طرفي النزاع الليبي على وقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى البلاد وإخراجهم من الأراضي التي دخلوها.

وفي الأثناء كانت التدخلات التركية قد تصاعدت وتيرتها في ليبيا،فمنذ بداية

شهد العام 2020 تحركات مكثفة لاحتواء الأزمة الليبية كانت بدايتها مع مؤتمر برلين للسلام من أجل ليبيا الذي احتضنته العاصمة الألمانية في شهر كانون الثاني، بحضور الفرقاء الليبيين اضافة الى الدول المؤثرة في الصراع الليبي.

العام شهدت الأراضي الليبية تدفقا متزايدا للمرتزقة الموالين لأنقرة من سوريا الى ليبيا لدعم قوات حكومة الوفاق ضد قوات الجيش الليبي.كما استمرت تركيا في نقل شتّى أنواع العتاد والسلاح وتهريبه الى ليبيا، مما ساهم في زيادة تأجيج الانقسام في الداخل الليبي ومنع أي تسوية سياسية قادمة.

وبدت أطماع تركيا تتوضح مع توقيعها مذكرة التفاهم مع حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج حول التعاون الأمني والعسكري وترسيم الحدود البحرية، والتي شكّلت حجر الأساس للوجود التركي في ليبيا وأثارت جدلا واسعا داخليا وخارجيا. واعتبر كثيرون أن تركيا تعمل جاهدة على تعزيز نفوذها شرق البحر المتوسط ما يهدد دول المنطقة عموما.

وعلى وقع تزايد التدخل التركي والدعم الكبير الذي تقدمه لحكومة الوفاق شهدت ليبيا تطورات عسكرية كان أبرزها سقوط قاعدة «الوطية» الجوية التي كانت خاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي،ومثل هذا السقوط منعرجا بالغ الخطورة ومتوقعًا بالنظر الى حجم الضربات الكثيفة التي شنتها طائرات من غير طيار تركية، وكانت تستهدف بشكل يومي امدادات السلاح ومخازنها داخل هذه القاعدة.

تلا ذلك تراجع الجيش الوطني الليبي وسقوط أغلب مدن الغرب الليبي في يد المرتزقة الموالين لتركيا وكان آخرها مدينة ترهونة التي كانت تمثل ابرز مناطق تمركز القوات المسلحة الليبية.وشهدت ترهونة وغيرها من مدن الغرب الليبي انتهاكات واسعة ارتكبتها المليشيات ومرتزقة تركيا لقيت تنديدا محليا ودوليا واسعا وألقت الضوء على حجم المؤامرة التركية على أمن البلاد.

ومع هذه التطورات تحولت عين تركيا الى الشرق الليبي والموانئ النفطية التي تمثل أبرز أسباب اصرار الرئيس التركي على حشر أنفه في الشأن الليبي.وعملت أنقرة على التحشيد على أطراف مدينة سرت كونها مفتاح السيطرة على منطقة «الهلال النفطي» في ليبيا ، والتي تساهم بنسبة 60٪ من صادرات النفط الليبية. ومدينة سرت التي لديها حقول نفط مهمة ومرافق تحميل الناقلات،ذات أهمية عسكرية أيضًا،كونها مدينة حامية تسمح بالسيطرة على الساحل الليبي بين طرابلس إلى الغرب وبنغازي من الشرق.

> فمنذ بداية العام شهدت الأراضي الليبية تدفقا متزايدا للمرتزقة الموالين لأنقرة من سوريا الى ليبيا لدعم قوات حكومة الوفاق ضد قوات الجيش الليبي.كما استمرت تركيا في نقل شتّى أنواع العتاد والسلاح وتهريبه الى ليبيا.

لكن أطماع أردوغان اصطدمت برفض مصر التي أكدت أن منطقة سرت-الجفرة خط أحمر.ففي 20 يونيو 2020، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن أي تدخل من الجانب المصري في ليبيا باتت تتوفر له الشرعية الدولية، خاصة مع مواصلة دول خارجية عمليات تسليح الميليشيات المتطرفة، مشيرا إلى أن «سرت والجفرة خط أحمر»، وأن جاهزية القوات المسلحة المصرية للقتال صارت أمرا ضروريا.

وفي 24 يونيو/ حزيران،أكد المستشار عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب الليبي، أن الشعب الليبي سيطلب رسميًا من مصر التدخل بقوات عسكرية إذا اقتضت ضرورات الحفاظ على الأمن القومي الليبي والأمن القومي المصري، وذلك دفاعا شرعيًا عن النفس حال قيام الميليشيات الإرهابية والمسلحة بتجاوز الخط الأحمر الذي تحدث عنه الرئيس السيسي ومحاولة تجاوز مدينتي سرت أو الجفرة.

وعقب هذا التوتر الكبير شهدت ليبيا حدثا هام في آب 2020 حين تمّ الإعلان عن قرار وقف إطلاق النار الصادر في بيانين عن رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، ورئيس مجلس النواب شرقي ليبيا عقيلة صالح.ومثل هذا الاعلان منعرجا جديدا في المشهد الليبي حيث فتح الباب أما عودة المفاوضات والاجتماعات بين الفرقاء الليبيين برعاية أممية ودولية لحل الأزمة ساسيا.

ففي 6 سبتمبر/أيلول 2020،انطلقت في مدينة بوزنيقة بضواحي العاصمة المغربية الرباط، جولة من الحوار الليبي بين وفدين من طرابلس وطبرق.واتفقت خلالها الأطراف الليبية على المناصب السياديّة، وتأجيل البت في منصب محافظ البنك المركزي، والاتفاق على آلية اختيار رؤساء ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية وهيئة مكافحة الفساد، دون تحديد أسماء على أن ينقل كل فريق هذه التفاهمات إلى مجلسه لكي يصدر بشأنها القرار المُناسب.

وبالتزامن مع حوار بوزنيقة، عقد ممثلو الفعاليات الليبية الأساسية في 10 سبتمبر/ أيلول 2020، اجتماعًا في مدينة مونترو السويسريةوأوصى المشاركون بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مواعيد لا تتجاوز 18 شهرا، والعمل على مسار المصالحة الوطنية والاجتماعية، وإنهاء

شهدت ليبيا حدثا هاما في آب 2020 حين تمّ الإعلان عن قرار وقف إطلاق النار الصادر في بيانين عن رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، ورئيس مجلس النواب شرقي ليبيا عقيلة صالح.ومثل هذا الاعلان منعرجا جديدا في المشهد الليبي.

ظاهرة الاحتجاز غير القانوني والإدانة لأسباب سياسية، وتفعيل قانون العفو عن السجناء السياسيين، والعمل على العودة الآمنة للمبعدين والنازحين.

وفي 29 سبتمبر/أيلول 2020،اجتمعت قيادات عسكرية وأمنية ليبية تمثل شرقي وغربي البلاد، بمدينة الغردقة المصرية، اتفق خلاله الفرقاء، على تشكيل هيئة عسكرية مشتركة تضم جميع الليبيين، وتوزيع المناصب العسكرية بحسب الأقاليم الليبية، ضمن خطط دمج أبناء ليبيا في مؤسسة عسكرية موحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية المختلفة.

بعد أيام من لقاء الغردقة، احتضن المغرب الجولة الثانية من حوار بوزنيقة في الفترة بين 2 و6 أكتوبر/تشرين أول 2020، ووقع وفدا مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، مسودة اتفاق بشأن معايير اختيار شاغلي المناصب السيادية في ليبيا.وتتمثل المؤسسات السيادية في محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس هيئة مكافحة الفساد ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات ورئيس المحكمة العليا والنائب العام.

وتواصلت بعد ذلك الاجتماعات في غدامس الحدودية مع الجزائر حيث ناقشت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة بنود تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار،كما شهدت تونس أولى جلسات الحوار بين الفرقاء الليبيين، في الفترة بين 9 و16 نوفمبر/تشرين 2020، بإشراف أممي، واتفق المجتمعون على تحديد تاريخ إجراء الانتخابات الوطنية يوم 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021. ويكشف تعدد المبادرات رغبة دولية في سد حالة الفراغ السياسي في ليبيا، وذلك بالعمل على التقريب بين وجهات النظر للأطراف المختلفة، وتعزيز مسار التحول الديمقراطي والاتفاق على شكل العملية السياسية والدولة.ويترقب الليبيون ما ستسفر عنه التحركات الدولية والجهود التى تبذلها لإنجاح الاتفاق السياسى ودفع كافة الأطراف للالتزام بالعملية السياسية بعيدا عن التصعيد العسكرى الذى لن يكون حلا للأزمة الراهنة التى تعصف بأمن واستقرار البلاد، إضافة لمساعدة البلاد فى المرور من الازمة السياسية العاصفة التى تهدد البلاد.

في 20 يونيو 2020، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن أي تدخل من الجانب المصري في ليبيا باتت تتوفر له الشرعية الدولية، خاصة مع مواصلة دول خارجية عمليات تسليح المليشيات المتطرفة.

حصاد 2020 في ليبيا

صفحة جديدة نحو الحل النهائي

شريف الزيتوني

ينتهي العام 2020 في ليبيا بشكل مختلف عما سبق من سنوات. منذ 2011 كانت البلاد ساحة حرب لم تتوقف وانقسامات ضربت كل مؤسسات الدولة وكان تأثيرها كبيرا على كل المستويات، لكن النصف الثاني من 2020، اعتبر استثناء في ظل توقف لغة السلاح التي ذهب ضحيتها العشرات من الشباب الليبي، والتحول إلى لغة المفاوضات التي أشرفت عليها البعثة الأممية، مما بعث أملا لدى الليبيين في طي صفحة الماضي والانتقال إلى مرحلة جديدة تتوحد فيها المؤسسات السياسية والاقتصادية، ويستعيد فيها الشعب أمنه واستقراره، وحلم بناء دولة تتوفر فيها ظروف النهضة والعيش الكريم.

قبل الحديث عن الأشهر الأخيرة من 2020 التي طغى عليها التفاؤل، كانت ليبيا ساحة حرب كبرى بين فرقاء يتعنتون من أجل مضاعفة معاناة الشعب. قبل شهر أغسطس الماضي، لا يسمع الليبيون يوميا إلا أخبار الصواريخ والطائرات الحربية والقتلى. لا تنتقل وكالات الأنباء إلا أخبار السلاح والمرتزقة والتدخلات الخارجية. لم تكن هناك إرادة للمتصارعين في إيقاف الحرب، أغلبهم كان يعتقد أن الاقتتال هو القادر على حسم الصراع دون انتباه لما يمكن أن تتركه الحرب من جراحات وثارات تحتاج سنوات أيضا لكي تندمل وتنتهي.

لكن إلى جانب حرب السلاح، كانت هناك حرب أخرى عاشتها ليبيا مع العالم، هي فيروس كورونا، الذي لم يقل خطره عن الرصاص، ولم يكن ضحاياه أقل من ضحايا الحرب الفعلية. كانت المشتشفيات الليبية خلايا أزمة دائمة وسط تشكيات كبيرة من عدم انضباط داخلي تسبب في الانتشار السريع للفيروس بالإضافة إلى الانتقادات التي تطال المسؤولين بعدم تجهيز استراتيجية واضحة لتخفيف تأثيراته خاصة في ظل الانقسام الذي تعانيه البلاد على المستوى السياسي والذي كان القطاع الصحي أحد ضحاياه.

سنة أخرى مضت والشارع الليبي ينتظر لحظة وعي من الفاعلين في البلاد. ربما هذه المرة بأكثر تفاؤل في ظل نوايا من الجميع، على الأقل ظاهريا، في تجاوز أحقاد السنوات التي مضت والدخول في عملية سياسية تنوحد على إثرها المؤسسات ويتوجه عبرها الليبيون نحو صناديق الاقتراع التي ستفرز لهم وجوها جديدة يمكنها تحقيق تغيير فعلي على المستويين

> منذ 2011 كانت البلاد ساحة حرب لم تتوقف وانقسامات ضربت كل مؤسسات الدولة وكان تأثيرها كبيرا على كل المستويات، لكن النصف الثاني من 2020، اعتبر استثناء في ظل توقف لغة السلاح التي ذهب ضحيتها العشرات من الشباب الليبي، والتحول إلى لغة المفاوضات التي أشرفت عليها البعثة الأممية، مما بعث أملا لدى الليبيين في طي صفحة الماضي والانتقال إلى مرحلة جديدة تتوحد فيها المؤسسات السياسية والاقتصادية، ويستعيد فيها الشعب أمنه واستقراره.

السياسي والاقتصادي، ولا ترتبط بهم اتهامات حول مسؤولياتهم عن الأزمة الحاصلة.

في بداية العام 2020 كانت أولى التحركات الدولية حول الأزمة الليبية. في العاصمة الألمانية برلين اجتمع ممثلو حكومات الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين عن الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام وممثله الخاص في ليبيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، تحت رعاية ألمانية وأممية لبحث التوصل إلى توافق في الآراء بين وتأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية حول مستقبل البلد.

المؤتمر خلص إلى ثلاثة مسارات؛ عسكري وسياسي واقتصادي، الأول بتشكيل لجنة عسكرية تتكون من 10 ضباط يمثل كل 5 منهم طرفي الصراع وتحدد اللجنة آليات تنفيذ وقف إطلاق النار وكيفية نزع سلاح المليشيات، والثاني سياسي من خلال الاتفاق على موعد لانتخابات تتوحد على إثرها مؤسسات الحكم وهو ما تم لاحقا في تحديد 24 ديسمبر 2021 تاريخ لها، والمسار الثالث اقتصادي، من خلال توحيد المصرف المركزي وسعر الصرف فيه، وأيضا إعادة الانتاج في موانئ الإنتاج وهو ما تم أيضا لاحقا.

في فبراير 2020 كانت كل من جنيف على مرحلتين وميونيخ والقاهرة على موعد مع اجتماعات تشاورية انتهت باتفاق طرفي النزاع الليبي على هدنة دائمة ووقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى البلاد وإخراجهم من الأراضي التي دخلوها، لكن اجتماع جنيف الثاني شهد انسحاب ممثلي حكومة الوفاق

> قبل شهر أغسطس الماضي، لا يسمع الليبيون يوميا إلا أخبار الصواريخ والطائرات الحربية والقتلى. لا تنتقل وكالات الأنباء إلا أخبار السلاح والمرتزقة والتدخلات الخارجية. لم تكن هناك إرادة للمتصارعين في إيقاف الحرب، أغلبهم كان يعتقد أن الاقتتال هو القادر على حسم الصراع دون انتباه لما يمكن أن تتركه الحرب من جراحات وثارات تحتاج سنوات أيضا لكي تندمل وتنتهي.

بحجج عدم الثقة في الالتزام بالمخرجات، لكن الواقع أن السراج وحكومته في ذلك الوقت كانا يهددان إلى استغلال الدعم التركي لفرض الضغط على الجيش من أجل التراجع خارج العاصمة طرابلس والمناطق التي كان يسيطر عليها وقد كان لهما ذلك بالتقدم نحو خط سرت الجفرة الذي بقي إلى اليوم نقطة توقف الطرفين في انتظار ما ستحمله الفترة المقبلة من تطورات.

وعلى الرغم من التطورات المختلفة التي عرفتها ليبيا في 2020 لكن الحدث الأهم يبقى وقف إطلاق النار في أغسطس الماضي. ففي الوقت الذي كانت حكومة الوفاق عبر حليفها التركي تتقدم شرق البلاد وكان الجيش يدافع عن المناطق التي يسيطر عليها، توقفت الحرب فجأة وبدأت بعدها مباشرة الاجتماعات الماراطونية في أكثر من مدينة عربية وغربية، ثم في ليبيا معلنة عن تطور جديد يطغى عليه السياسي رغم التخوفات الدائمة من استئناف الاقتتال وتأثير التدخلات الخارجية خاصة التركية في مسار الحوارات.

بعد وقف إطلاق النار، اتجهت الأنظار نحو مدينة بوزنيقة المغربية. لأول مرة منذ بداية الأزمة يجتمع فرقاء الأزمة بشكل مباشر، طرف يمثل مجلس النواب، وآخر يمثل مجلس الدولة في طرابلس. الهدف كان ضمان وقف دائم للحرب، ثم التوجه نحو العملية السياسية. الاجتماعات تكررت في المدينة حيث كان هناك إصرار مغربي على لعب دور ناجع، وربما في ذلك رسالة سياسية للمغرب إلى أطراف بعينها في إطار «صراع» إقليمي خفي حول ملفات مختلفة، لكن المهم في ذلك أن الدور المغربي كان ناجعا في نقاط مختلفة.

بعد بوزنيقة كانت تونس أيضا مع مؤتمر حوار أشرفت عليه الأمم المتحدة. الواقع أن الحوار لم يكن في مستوى الآمال الكبيرة

على الرغم من التطورات المختلفة التي عرفتها ليبيا في 2020 لكن الحدث الأهم يبقى وقف إطلاق النار في أغسطس الماضي. ففي الوقت الذي كانت حكومة الوفاق عبر حليفها التركي تتقدم شرق البلاد وكان الجيش يدافع عن المناطق التي يسيطر عليها، توقفت الحرب فجأة وبدأت بعدها مباشرة الاجتماعات الماراطونية في أكثر من مدينة عربية وغربية، ثم في ليبيا معلنة عن تطور جديد يطغى عليه السياسي رغم التخوفات الدائمة من استئناف الاقتتال وتأثير التدخلات الخارجية خاصة التركية في مسار الحوارات.

التي عقدت عليه، لكن حقق في الحد الأدنى نقطة أساسية وهي تحديد تاريخ للانتخابات، ثم في نقطة ثانية الاتفاق على لقاءات في الداخل الليبي يتفق فيها الليبيون على تركيبة السلطة التنفيذية ودورها بالإضافة إلى توحيد مؤسسات الدولة، وهي نقاط تتقدّم ببطء لكن مؤشراتها إيجابية في الغالب.

القاهرة أيضا احتضنت لقاءات بين ممثلين على شرق البلاد وغربها، وعبرها اختارت القاهرة أن تنفتح على ممثلي حكومة طرابلس، كبادرة حسن نوايا، رغم الاحترازات الكبيرة على ارتباطاتها الخارجية، وقد خلصت تلك اللقاءات أيضا إلى أن تجاوز الخلافات ضروري للخروج بليبيا من أزمتها.

انتهى العام 2020، بوجود لجنة عسكرية موكول لها ضمان وقف إطلاق النار، ووجود لجان اقتصادية موكول لها الإصلاحات الضرورية لتوحيد المصرف المركزي، وقد انتهت قبل ساعات من نهاية العام بالاتفاق على توحيد سعر الصرف في مؤشر إيجابي لاقتصاد البلاد، بالإضافة إلى المسار السياسي الذي تراقبه البعثة الأممية وهي التي أعلنت عبره عن تحديد موعد للانتخابا نهاية 2021، لكن هذا التفاؤل تحكمه ظروف أخرى في علاقة بموازين القوى داخليا وتخوف أطراف عديدة من خسارة نفوذها في صورة الوصول إلى حلول واقعية على الأرض.ذ

من جنيف إلى برلين إلى بوزنيقة المغربية إلى تونس والقاهرة ثم إلى غدامس، يجتمع الليبيون من أجل الحل النهائي وإنهاء سنوات الاقتتال. كان العام 2020، صعبا على كل العالم، لكنه بعث الأمل لدى الليبيين في تغيير طريق الأزمة المتعثر إلى خارطة جديدة تراقبها أطراف كثيرة وتتوجه فعليا إلى انتخابات عامة تتوحد على إثرها كل المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلاد، لكن ذلك يبقى يبقى رهين الإرادة الداخلية في الحل والإرادة الخارجية في عدم التدخل، لأن الإجماع العام لدى الرأي العام في ليبيا وخارجها أن التدخلات الخارجية كانت السبب الرئيسي في تعميق الأزمة في ظل رغبة كل المتداخلين في ربح الساحة الليبية بما فيها من مزايا استراتيجية على كل المستويات السياسية والاقتصادية.

كان العام 2020، صعبا على كل العالم، لكنه بعث الأمل لدى الليبيين في تغيير طريق الأزمة المتعثر إلى خارطة جديدة تراقبها أطراف كثيرة وتتوجه فعليا إلى انتخابات عامة تتوحد على إثرها كل المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلاد، لكن ذلك يبقى يبقى رهين الإرادة الداخلية في الحل والإرادة الخارجية في عدم التدخل.

التطورات العسكرية في ليبيا

بين المد و الجزر !

نجاة فقيري

إن متأمل المشهد الليبي عامة لعام 2020، يرى أنه كان مكللا بالإتفاقات والحوارات في رحلة مشاورات مضنية جابت العديد من الدول الإقليمية والعالمية بحثا عن حل سياسي ينهي سلسلة الحلول العسكرية التي أنهكت الليبيين وعمقت معاناتهم. لكنه في المقابل محفوف بالمخاوف والإختلافات والتهديدات الداخلية والخارجية لانتهاك الهدنة المعلنة على خلفية إعلان وقف إطلاق النار الدائم الذي ميز هذا العام العاشر من المعاناة منذ أحداث 2011.

مثل مفتتح العام 2020، تواصلا للصراع الدامي بين الفرقاء الليبيين فمع استمرار الإشتباكات على تخوم العاصمة طرابلس بين الجيش الليبي و قوات حكومة الوفاق لم تجد الأمم المتحدة منفذا إلى الواقع الليبي ولم تجد مواثقها الدولية من حظر للسلاح ونقل المرتزقة والمقاتلين، السبيل للتطبيق على أرض الواقع وسط تصاعد الصراع و تنامي التدخلات الخارجية.

في 2 يناير 2020، حصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الضوء الأخضر من نوابه لنشر جيشه في ليبيا إذا وافق البرلمان التركى على مذكرة أردوغان التي تتيح إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا دعما لحكومة الوفاق في طرابلس ،حيث أفادت أنقرة أن حكومة الوفاق الوطني طلبت منها دعما عسكريا «برا وبحرا وجوا».

فكانت تلك تعلة أردوغان للتوسع في ليبيا و التدخل في مفاصل المشهد العام بالبلاد. وقبيل ذلك وقعت أنقرة وطرابلس، في نوفمبر 2019، اتفاقية «تعاون عسكري وأمني» ، إلى جانب اتفاقية ترسيم الحدود البحرية ليسمح بذلك لتركيا بتأكيد تواجدها في مناطق شاسعة في شرق البحر الأبيض المتوسط ودعم تموقعها الجيوستراتيجي فيه. وبالتالي يستنتج المحللون أنه تم الحصول على هذه الاتفاقية مقابل الدعم العسكري.

أعلن الرئيس التركي يوم الأحد 5 يناير 2020، عن إرسال قوات إلى ليبيا، ليبدأ حشد المرتزقة والمليشيات وتدفق السلاح نحو طرابلس، فوفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان ، فإن أنقرة سهلت نقل المرتزقة والمليشيات من سوريا ، وخاصة من صفوف الجيش السوري الحر، التابع لتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الجهادية الأخرى.

ومن بين هؤلاء 17 ألف مقاتل سوري ، و2500 تونسي قاتلوا في صفوف داعش في إدلب وحلب، وجنسيات أخرى ، بينهم سودانيون. كما أرسلت تركيا ما بين

في 2 يناير 2020، حصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الضوء الأخضر من نوابه لنشر جيشه في ليبيا إذا وافق البرلمان التركى على مذكرة أردوغان التي تتيح إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا دعما لحكومة الوفاق في طرابلس .

2500 و3000 ضابط وخبير عسكري لقيادة غرف عمليات قوات الوفاق وتسيير طائرات بدون طيار. وقال خبراء و محللون أيضًا أن أنقرة سلمت شحنات جوية من الأسلحة ومعدات الدفاع الجوي.

في 13 يناير 2020 أعلن عن وقف إطلاق النار بين القوى المتحاربة لكنه كان هشا للغاية، وشهد خروقات عديدة.

مثل مؤتمر برلين حول ليبيا«لقاءا مبشرا» لعام 2020، حيث عقد في 19 يناير وجمع 11 دولة وهي الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو والإمارات والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين عن الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام وممثله الخاص في ليبيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. حيث اتفق المشاركون أن «لا حلا عسكريا للنزاع في ليبيا» كما وعد المجتمعون باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا.

وانبثقت عنه اللجنة العسكرية 5+5 المتكونة من 5 عسكريين من الجيش الليبي و عسكريين آخرين من قوات الوفاق والتي قادت فيما بعد حوارات جادة للوصول إلى حل سياسي، وتعتبرلجنة 5+5 المسار العسكرى لمخرجات مؤتمر برلين، وهو أحد المسارات الثلاثة التى حددها المبعوث الأممى غسان سلامة لحل الأزمة الليبية، وكانت إحداها سياسية والأخرى اقتصادية والأخيرة عسكرية وهى 5+5 والتي اعتبرت الأكثر فعالية و نجاحا بين المسارات الثلاث و التي أسهمت في طريق الحوار الذي خاضته ليبيا في بلدان مختلفة.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أن

> أرسلت تركيا 17 ألف مقاتل سوري و2500 تونسي قاتلوا في صفوف داعش في إدلب وحلب، وجنسيات أخرى، بينهم سودانيون الى ليبيا. كما أرسلت تركيا ما بين 2500 و3000 ضابط وخبير عسكري لقيادة غرف عمليات قوات الوفاق وتسيير طائرات بدون طيار.

«جميع المشاركين التزموا عدم التدخّل بعد اليوم في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية لليبيا» و خاصة تركيا التي تدعم علنا حكومة الوفاق الوطني. كما تعهد المجتمعون باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا.

في يوليو 2020، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش خلال اجتماع المجلس، الذي عقد عبر تقنية الفيديو،»إن الوقت في ليبيا ليس لصالحنا» مضيفا أن الصراع في ليبيا «دخل مرحلة جديدة، مع وصول التدخل الأجنبي إلى مستويات غير مسبوقة، بما في ذلك تسليم المعدات المتطورة وعدد المرتزقة المشاركين في القتال.»

من جانبه، طالب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالكف عن إرسال مقاتلين سوريّين موالين لتركيا وجنود أتراك إلى طرابلس دعما لحكومة الوفاق. و أقر الجميع بأنه لا يزال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه قبل الوصول إلى السلام.

من جهة أخرى، أعرب غوتيريش عن قلقة الشديد من الحشد العسكري المثير للقلق حول مدينة سرت، وكذلك «المستوى الكبير من التدخل الأجنبي المباشر» في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا الذي عقد قبل ستة أشهر.

وتجدر الإشارة إلى أنه في يونيو 2020، أطلقت القوات الموالية لحكومة الوفاق عملية لاستعادة مدينة سرت الإستراتيجية بين الشرق والغرب. وقد حذّر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من «تدخل مباشر» للقوات المصرية في ليبيا، إذا واصلت القوات الموالية للحكومة الليبية تقدمها نحو سرت.

في مارس 2020 جمع المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة ممثلين عن طرفي الصراع في ليبيا في جنيف لإجراء محادثات سلام، غاب فيها البعض ورفضها البعض الآخر، ليتجدد القصف المكثف في طرابلس في أعنف مواجهات تشهدها العاصمة منذ توسط سلامة في وقف لإطلاق النار في 12 يناير.

«سعيت لعامين ونيف للم شمل الليبيين وكبح تدخل الخارج وصون وحدة البلاد. وعليّ اليوم،وقد عقدت قمة برلين،وصدر القرار 2510،وانطلقت المسارات الثلاثة رغم تردد البعض، ان أقر بأن صحتي لم تعد تسمح بهذه الوتيرة من الإجهاد،لذا طلبت من الامين العام إعفائي من مهمتي آملا لليبيا السلم والاستقرار» هكذا أعلن غسان سلامة عن استقالته، في سلسلة متواصلة من الكبوات الدبلوماسية بالبلاد.

في يوليو 2020، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش خلال اجتماع المجلس، الذي عقد عبر تقنية الفيديو،»إن الوقت في ليبيا ليس لصالحنا» مضيفا أن الصراع في ليبيا «دخل مرحلة جديدة، مع وصول التدخل الأجنبي إلى مستويات غير مسبوقة.

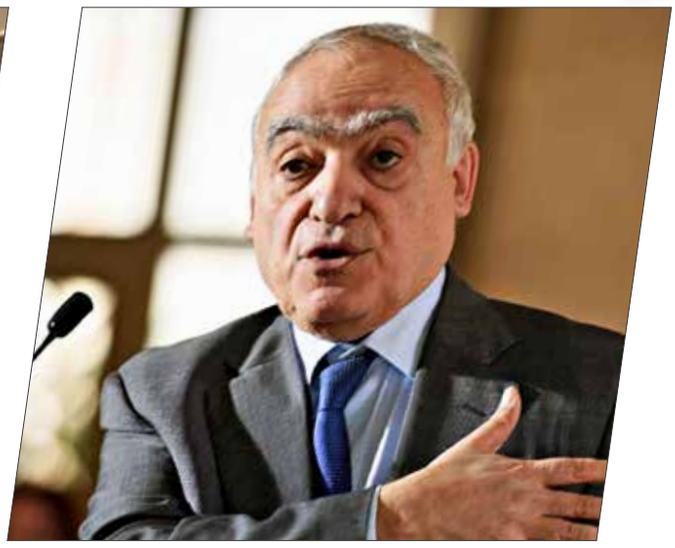

في 31 مارس ، أطلق الاتحاد الأوروبي، عملية «إيريني»، التي تهدف إلى مراقبة الحظر الدولي المفروض على ليبيا لتوريد الأسلحة والمعدات القتالية. وقد رفضت وزارة الخارجية بحكومة الوفاق الليبية، قرار الاتحاد الأوروبي بشأن إطلاق عملية شرق البحر المتوسط لمراقبة حظر توريد السلاح إلى ليبيا.

«لا شئ يعمل ، لا الدعوات المتكررة للأمم المتحدة ، ولا دعوة العديد من الدول الغربية والعربية لـ «هدنة إنسانية». على العكس من ذلك ، بينما يجد العالم كله نفسه منخرطا في الحرب ضد كوفيد -19 ، يستمر القتال بين الفرقاء في ليبيا ، دون أي اعتبار للسكان المدنيين.» فلم يفلح مؤتمر برلين في كبح جماح الصراع ولا دفق السلاح والمليشيات و لا التهديدات المباشرة و الغير مباشرة بخرق كل أنواع الإتفاقات المبرمة بين الفرقاء في ليبيا.

في 21 أوت 2020، أصدر كل من حكومة الوفاق ومجلس النواب، بيانين منفصلين أعلنا من خلاله عن وقف فوري لإطلاق النار وتنظيم انتخابات قريبة على كل الأراضي الليبية. جاء إعلان الوقف الدائم لإطلاق النار«مفاجئا» و «مبهرا» حيث لاقى ترحيبا محليا و إقليميا و دوليا واسعا و انطلق معه ماراتون المشاورات و الحوارات و ارتحلت الأزمة الليبية من المغرب إلى جنيف ثم تونس وعودة إلى ليبيا والمغرب وسط تتطلعات كبيرة بحلول سياسية تخرج البلاد من بوتقة الصراعات العسكرية.

في20 أكتوبر 2021 اتفق الفرقاء الليبيون في اجتماع جنيف الأخير على إخراج المرتزقة والمليشيات من البلاد في غضون 90 يوما وانهاء التدخلات العسكرية الداخلية منها والأجنبية . اليوم تفصلنا عن انتهاء المهلة المحددة أسبوع أو أسبوعين ولكن الحشد العسكري مازال متواصلا والمليشيات والمرتزقة مازالت حاضرة بقوة في المشهد الليبي بل وتطالب بالرواتب والإمتيازات، ذلك إضافة إلى تمديد تركيا لتواجدها العسري بليبيا 18 شهرا إضافيا.

ومع الكبوة الدبلوماسية الجديدة بتعيين مبعوث أممي جديد، البلغاري نيكولاي ميلادينوف، ليعلن بعد أسبوع فقط تخليه عن المنصب لأسباب خاصة، وتواصل التهديدات بخرق الاتفاق والتحشيد العسكري على تخوم سرت حسب الخبراء و شهود العيان وبعض المسؤولين البارزين لكلا الطرفين ما يجعلنا نتساءل عن مدى صلابة الاتفاق و صموده أمام التهديدات والخروقات العسكرية التي تحيط به من كل جانب.

الحشد العسكري مـازال متواصلا والمليشيات والمرتزقة مازالت حاضرة بقوة في المشهد الليبي بل وتطالب بالرواتب والإمتيازات، ذلك إضافة إلى تمديد تركيا لتواجدها العسري بليبيا 18 شهرا إضافيا.

ليبيا في العام 2020

تركة اجتماعية واقتصادية ثقيلة

رمزي زائري

هل يحمل عام 2021 أخبارا جيدة لليبيين وانفراجة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ،خاصة في ظل احتمال إعادة توحيد المؤسسات السيادية والمالية ،واقرار إصلاحات اقتصادية عاجلة مثل توحيد سعر الصرف الأجنبي ودعم الدينار الليبي ،أم أن تحسن الظروف المعيشية للمواطنين الليبيين ،منوّط أساسا بإنهاء حالة الانقسامات السياسية و إرساء دولة القانون و المؤسسات الدائمة و المستدامة.

خلال العام 2020 ،عاشت ليبيا وضعا استثنائيا ،إذ تعرض الاقتصاد الليبي، خلال هذا العام ، إلى ثلاث ضربات بشكل متزامن وهي الحرب وفيروس كورونا وتهاوي إيرادات النفط، الأمر الذي دفع البلاد نحو أسوأ أزمة مالية تمر بها البلاد منذ عشرات السنين.

فمع بداية العام 2020 ،توقع البنك الدولي ،أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الليبي بنسبة 19,4 في المائة وهي أعلى نسبة انكماش عربياً ،خاصة مع تهاوي الإيرادات بسبب اغلاق الحقول النفطية و توقّف الانتاج بشكل كبير وتصاعد النفقات الجارية مع تفشي فيروس كورونا و اندلاع الحرب على تخوم العاصمة طرابلس.

وفي تقرير «الآفاق الاقتصادية في ليبيا- أكتوبر 2019»، قال البنك الدولي إن الحرب الدائرة في محيط طرابلس والتي اندلعت شرارتها في أبريل الماضي، تسببت في القضاء على زخم الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي شهدته الفترة بين 2017-2018.

وأدت هذه الأوضاع إلى اندلاع أزمات معيشية في الشارع الليبي، ومنها شح السلع وارتفاع أسعارها ونقص البنزين والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والماء، وتصاعد أزمة السيولة في المصارف.

وقد عانت ليبيا العضو بمنظمة أوبك منذ الثامن عشر من يناير/ كانون الثاني 2020 ،من توقف إنتاج النفط بشكل شبه كامل ، مما أدى إلى نتائج كارثية على أحوال البلاد المالية وتفاقم العجز ،فقد بلغ إجمالي الخسائر الناجمة عن عدم قدرتها على استخراج وتصدير النفط الخام ، بلغ 4,34 مليارات دولار.

فميزانية الدولة التي تعتمد على إيرادات النفط بنسبة 95 بالمئة، أصبحت تعاني من عجز مزمن، بعد أن اقتربت مداخيل النفط في 2020 من الصفر، في الوقت الذي سجلت أكثر من 53 مليار دولار في 2012.

ووفق بيانات رسمية للمؤسسة الوطنية للنفط ،فإن هذه الخسائر نتجت عن تراجع الإنتاج النفطي قسرا، بمقدار 1,12 مليون برميل يوميا، منذ 17 يناير/ كانون الثاني 2020، إذ سجل الإنتاج النفطي في مايو 2020 أدنى مستوياته ليصل إلى قرابة 95 ألف برميل يوميا فقط.

خلال العام 2020 ،عاشت ليبيا وضعا استثنائيا ،إذ تعرض الاقتصاد الليبي، خلال هذا العام ، إلى ثلاث ضربات بشكل متزامن وهي الحرب وفيروس كورونا وتهاوي إيرادات النفط.

كما أظهرت بيانات رسمية لمصرف ليبيا المركزي أن احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي تهاوت بنهاية شهر إبريل/ نيسان 2020 إلى 76,8 مليار دولار. وكان الاحتياطي النقدي يبلغ 134,5 مليار دولار بنهاية عام 2010.

وهو ما دفع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ،إلى اعتماد سياسة التقشف ،و خفض الموازنة العامة لسنة 2020، إلى 38 مليار دينار، ما يعادل 27,14 مليار دولار. وآخر توقعات العجز بالموازنة العامة يناهز 20 مليار دولار.

ازمة اجتماعية

رغم أن ليبيا أنفقت 425 مليار دينار (303 مليارات دولار) خلال السنوات التسعة الماضية، فإن الأموال التي أنفقتها لم تذهب للاستثمار أو لتحريك عجلة الاقتصاد بل ضختها للاستهلاك، منها 186 مليار دينار على الأجور و71 مليار دينار لدعم المحروقات ، ما يفسر عدم تحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وقد شهد العامة 2020 خروج مظاهرات شعبية ،في عدة مدن ليبية ،احتجاجا على سوء الخدمات العامة، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، و غياب السيولة النقدية في مقابل الغلاء الفاحش في الأسعار ،فضلا عن انتشار الفساد، مما اضطر الكثير من العائلات خاصة الميسورة منها للهجرة إلى الخارج بحثا عن فرص أفضل للعيش بأمان.

كما بلغت معدلات الفقر، بحسب التقديرات، إلى 45 في المائة ، علماً أن عدد سكان ليبيا، وهم ستة ملايين مواطن، وهي معدلات لا تبدو واقعية اليوم بعد انتهاء حرب طالت غالبية أحياء طرابلس، ونزح بسببها 130 ألف مواطن.

وحسب إحصاءات رسمية، يبلغ إجمالي أعداد عائلات ذوي الدخل المحدود (المعروفة بالأسر المحرومة من الثروة)،

> قال البنك الدولي إن الحرب الدائرة في محيط طرابلس والتي اندلعت شرارتها في أبريل الماضي، تسببت في القضاء على زخم الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي شهدته الفترة بين 2017-2018.

نحو 224 ألف أسرة، وتحصل الأسرة البالغ عدد أفرادها ثلاثة، على حافظة استثمارية بـ30 ألف دينار، أما الأسرة التي يبلغ عدد أفرادها خمسة فما فوق فتحصل على 50 ألف دينار. ويتقاضى أصحاب المحافظ، 100 دينار عن كل فرد شهريًا تُعطى على حساب الأرباح.

على الجانب الآخر ،فإن من أهم المؤشرات التي تُقاس بها الأزمات الاجتماعية وحدتها، هي نسبة البطالة، فارتفاع معدلاتها يُحيل مباشرة إلى تعطل أحد ميكانيزمات الإنتاج أو أغلبها وإلى عجز الدولة عن إيجاد حلول لامتصاصها أو احتوائها عبر إجراءات متعددة منها تعزيز الاستثمار والتشجيع على بعث المشاريع.

وأوضحت بيانات رسمية لوزارة العمل أن عدد سكان ليبيا لعام 2020 يقدر بنحو 7,8 ملايين نسمة وأن عدد المشتغلين يبلغ 2,41 مليون ،في المقابل يناهز عدد العاطلين عن العمل 618 ألفاً، ونسبة البطالة تتعدى 40٪ مع تداعيات جانحة كورونا وتوقف الحياة الاقتصادية لمعظم العاملين في القطاع الخاص.

كما أن الانقسام الحكومي ،يعتبر أحد الأسباب الرئيسية في زيادة عدد العاطلين عن العمل في البلاد ،إذ ان نحو 75٪ من الخريجين من الجامعات الليبية، تخصصاتهم لا يطلبها سوق العمل الذي يحتاج إلى العمالة الفنية والتقنية.

ويبلغ الحد الأدنى للأجور في ليبيا 450 دينارًا أي نحو 321 دولارًا، وتستحوذ الرواتب على 56٪ من إجمالي الإنفاق العام بحسب بيانات لمصرف ليبيا المركزي.

وذكرت تقارير لوزارة العمل بحكومة الوفاق الوطني أن تداعيات مواجهة فيروس كورونا، تهدد 120 ألف عامل بالبطالة بسبب تعطيل الحركة الاقتصادية في البلاد.

إلى جانب ارتفاع البطالة لغياب الاستثمارات أو إغلاق الشركات بسبب الأعمال العسكرية، فإن تعرف أزمات متعددة الأوجه منها غلاء الأسعار وشح السلع والمواد الغذائية إلى جانب وصول شبكة الكهرباء إلى نقطة الانهيار جراء

> أوضحت بيانات رسمية لوزارة العمل أن عدد سكان ليبيا لعام 2020 يقدر بنحو 7.8 ملايين نسمة وأن عدد المشتغلين يبلغ 2.41 مليون ،في المقابل يناهز عدد العاطلين عن العمل 618 ألفاً، ونسبة البطالة تتعدى 40%.

غياب الصيانة ونقص الوقود في محطات التوليد والحصار الذي تسبب في وقف الصادرات النفطية.

عدا عن أن القتال الدائر ألحق أضرارًا بخطوط نقل الكهرباء ومحطات التحكم، ما دفع الشركة إلى قطع التيار بالتناوب لتوزيع الإنتاج المحدود بين المدن (طرح الأحمال)، إلا أن هذا الإجراء كثيرًا ما اصطدم بسطوة المسلحين الذين لا يجدون حرجًا في اقتحام منشآت التوليد للضغط على المهندسين لإعادة التيار إلى مناطقهم.

وقد أثر الصراع المستمر تأثيراً شديداً على النظام الصحي والخدمات الطبية في البلاد، والتي لديها موارد مالية محدودة وتواجه نقصاً في المعدات والأدوية الأساسية. كما تضررت العديد من المستشفيات والمرافق الصحية أو أغلقت أبوابها، والواقعة في مناطق قريبة من النزاع.

وأكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،في تقرير لها «تدهور الأزمة الإنسانية وسط تفاقم الصراع ومخاطر فيروس كورونا» ،أن صعوبة الحياة اليومية ،تزداد أكثر فأكثر بالنسبة للأشخاص الموجودين في جميع أنحاء ليبيا والذين يعصف بهم الصراع.

كما يواجه المدنيون الليبيون، وكذلك اللاجئون وطالبو اللجوء، تحديات جمة من حيث الحصول على السلع والخدمات الأساسية أو العثور على عمل ،مشيرة إلى ارتفاع رسوم الإيجار وأسعار المواد الغذائية والوقود ويواجه الناس صعوبات جسيمة في مسعاهم للحصول على احتياجاتهم الأساسية.

كما أدت الأوضاع الأمنية المتقلبة إلى ارتفاع في مستويات الجريمة، مع تزايد حالات السطو والهجمات المستهدفة.

تقول بعثة المفوضية في ليبيا: "مع مرور الوقت، تصبح احتياجات الحماية لهذه العائلات أكثر حرجاً، وتستمر تكاليف الإيجار للنازحين الليبيين في بلدهم بالارتفاع إلى جانب التضخم المالي الكبير وسيولة المصارف الليبية. في الوقت نفسه، فإن فرص العمل قليلة جداً للجميع. تزداد الحياة صعوبة بالنسبة للشعب في ليبيا."

هذا الوضع الاجتماعي المتأزم ،دفع نحو 42 منظمة ومؤسسة مجتمعية ليبية ،إلى إطلاق صيحة فزع من خطورة تزايد نسب الفقر في ليبيا ،وطالبت المنظمات في بيان مشترك حكومة الوفاق وجميع الأطراف السياسية؛ بضرورة الإسراع في إيجاد حل للصراع وإنهاء الانقسام السياسي، من أجل ضمان استقرار اقتصاد وطني والشروع في برنامج شامل لإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات.

أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،في تقرير لها «تدهور الأزمة الإنسانية وسط تفاقم الصراع ومخاطر فيروس كورونا» ،أن صعوبة الحياة اليومية ،تزداد أكثر فأكثر بالنسبة للأشخاص الموجودين في جميع أنحاء ليبيا .

صراع على وقع الغنيمة

ليبيا مرة أخرى محور لعبة الأمم

رامي التلغ

ساهمت العديد من القوى الأجنبية في استمرار تأزّم الوضع في ليبيا،إذ أصبح البلد الغني بالثروات الطبيعية مسرحًا للعبة الأمم طمعًا في نيل الحصة الأكبر من الكعكة الليبية التي تسيل لُعاب مختلف المعسكرات منذ أحداث 2011 التي أنتجت مناخًا من الفوضى المستمرة.

وتُعتبر الفوضى التي غرقت فيها ليبيا تبريرا للتدخلات الأجنبية المختلفة، كما يُنظر إليها كنتيجة لفشل سياسي في مواجهة العنف وتفتيت البلاد.

وقد تمحور التدخّل الأجنبي المباشر في ليبيا سنة 2020 الذي تحوّل إلى صراع حقيقي وتلاسن خاصة بين فرنسا وتركيا ما جعل من إمكانية الحل السياسي شبه مستحيلة نظرًا لما تمثله ليبيا من أهمية إستراتيجية للبلدين.

وتواصل تركيا تحركاتها التي من شأنها أن تنهي أي أفق لحل سياسي في ليبيا، الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً وخطيراً للأمن والاستقرار هناك، ويقود إلى انهيار المسارات السياسية والحوار، وينذر بعودة المواجهات العسكرية إلى أوجها من جديد.

ويتحرك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نحو تمديد وجود بلاده العسكري في ليبيا، ضمن مساع أوسع تهدف إلى معالجة الأوضاع المرتبكة داخليا والتصعيدية خارجيا.

فقد أكد أردوغان في خطاب له في تشرين الأول الماضي أمام منتدى «تي آر تي ورلد» والذي عقد في إسطنبول ، على حق بلاده في التدخل بالشأن الليبي، معللاً ذلك بحسبان ليبيا إرث أجداده وجغرافيتها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، حسب تعبيره.

إذ قال :»الأتراك يتواجدون في ليبيا وسوريا، من أجل حقهم، وحق إخوانهم في المستقبل» ثم أردف :»الأتراك يتواجدون في جغرافيتهم احتراما لإرث الأجداد».

في ذات الصدد،كشف تقرير لـ الأمم المتحدة في وقت سابق أن عدة دول أعربت عن قلقها بشأن وصول آلاف من إرهابيي داعش والقاعدة إلى ليبيا، عبر تركيا لدعم حكومة فايز السراج.

وذكرت لجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة بشأن ليبيا أن ما بين 7000 و 15000 مرتزق وإرهابي من سوريا دخلوا ليبيا عبر تركيا للقتال إلى جانب حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج ضد الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر.

وكشف التقرير أن داعش تفتخر ببضع مئات المقاتلين في ليبيا، وقالت إحدى الدول الأعضاء إن أعداد الإرهابيين من عناصر التنظيم ذاته يصل إلى 4000.

> ساهمت العديد من القوى الأجنبية في استمرار تأزّم الوضع في ليبيا،إذ أصبح البلد الغني بالثروات الطبيعية مسرحًا للعبة الأمم طمعًا في نيل الحصة الأكبر من الكعكة الليبية.

وأعربت المنظمة الأممية عن قلقها بشأن التقارير التي تفيد بأنه تم نقل 7000 - 15000 مقاتل من شمال غرب سوريا إلى العاصمة طرابلس عبر تركيا.

من ناحيتها كشفت مؤسسة مؤسسة «سلفيوم» للدراسات والأبحاث عن احتمالية تنفيذ تنظيم القاعدة عدة عمليات داخل ليبيا، بإستخدام الدعم التركي المقدم لها من السلاح وبعض التسهيلات، وفقا للورقة البحثية.

وسبق وأن أكد أردوغان في يونيو الماضي أن تركيا تزود حكومة الوفاق بأسلحة، معتبرا أن تلك المعدات العسكرية سمحت لطرابلس «بإعادة التوازن» في مواجهة الجيش الليبي.

جدير بالذكر أن البرلمان التركي وافق في 2 يناير 2020 على التدخل الرسمي فى ليبيا وقبلها ببضعة أسابيع، في 27 نوفمبر 2019، أقنع أردوغان حكومة الوفاق الوطني بتوقيع مذكرة بحرية مع أنقرة بموجبها تم تعديل المنطقة الاقتصادية الخالصة لتصب فى صالح تركيا وتنتهك حق قبرص. ومن خلال مذكرة أمنية، التزمت تركيا بالدفاع عن طرابلس وشنت عملية للتصدى لقوات الجيش الوطني الليبي.

من ذلك،لم تتأخر ردود الفعل الفرنسية الغاضبة على الوجود التركي في ليبيا حيث تصاعدت التوترات بين فرنسا وتركيا خاصة حول ليبيا وهو الأمر الذي ينذر بالتحول إلى ازمة وخلاف بين الطرفين ليمتد إلى فترة طويلة الأمد تلقي بتداعياتها بعلاقات سلبية اكثر بين تركيا والاتحاد الاوروبي.

وبدأ الصراع في التصاعد من نوفمبر الماضي عندما هاجم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون ليتبادل الزعيمان الانتقادات بشأن هجوم أنقرة على الحدود في شمال شرق سوريا.

مؤخرًا،انتقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تدخل تركيا في ليبيا، محذرًا من أن أنقرة تمارس «لعبة خطيرة» في تقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني الليبية. وقال ماكرون في جوان الماضي: «أعتبر الآن أن تركيا تمارس لعبة خطيرة

> تمحور التدخّل الأجنبي المباشر في ليبيا سنة 2020 الذي تحوّل إلى صراع حقيقي وتلاسن خاصة بين فرنسا و تركيا ما جعل من إمكانية الحل السياسي شبه مستحيلة.

في ليبيا، وتخرق جميع الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر برلين».

واعتبر نائب رئيس البرلمان الفرنسي أن «الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يقود الحرب في ليبيا إلى الجنون، ولكن مصر وفرنسا لن تقبلا نقض تركيا تعهداتها في مؤتمر برلين، الذي شدد على الحل السلمي عبر المفاوضات»، مؤكداً «مأساة ليبيا تتجاوز حدودها، والوضع قد يخرج عن السيطرة، ومصر لن تقبل بالوضع الحالي في ليبيا».

هذا وتصاعد التوتر في العلاقات بين فرنسا وتركيا في الأشهر الأخيرة على خلفية حادث في البحر الأبيض المتوسط، حيث اشارت باريس الى ان سفينة حربية تركيا أظهرت سلوكا «عدوانيا للغاية» إزاء فرقاطة فرنسية من عداد عملية «إيريني» الأوروبية خلال محاولتها تفتيش سفينة شحن يشتبه في نقلها أسلحة إلى ليبيا، بينما نفت أنقرة ذلك.

واحتجزت تركيا أربعة من مواطنيها في 22 يونيو للاشتباه في قيامهم بالتجسس لصالح فرنسا من خلال الجماعات المحافظة والدينية.

من جانبها،اتخذت باريس سياسة بأن لا ترمي جميع البيضات في سلة واحدة فرغم دعمها العلني للجيش الوطني الليبي إلّا أنها لم تدخل في صدام مع السلطة في طرابلس إذ لم تشهد العلاقات بين الجانبين توترا معلنا و تواصلت الزيارات و المعاملات بشكل اعتيادي.

فوفق تقرير نشره موقع «إذاعة فرنسا الدولية»،وصل فتحي باشاغا في 18 تشرين الثاني / نوفمبر، إلى باريس، واستقبله في اليوم التالي وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، ونظيره جيرالد دارمانين، كما عقد اجتماعات أخرى في وزارة الدفاع قبل مغادرته العاصمة الفرنسية.

ووصف التقرير فتحي باشاغا بأنه«سياسي من الوزن الثقيل في طرابلس،

> تواصل تركيا تحركاتها التي من شأنها أن تنهي أي أفق لحل سياسي في ليبيا، الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً وخطيراً للأمن والاستقرار هناك، ويقود إلى انهيار المسارات السياسية والحوار.

وأحد اللاعبين الأساسيين في المشهد الليبي»وقال إنه»كان يستجيب لدعوة فرنسا عندما اعترض الكثيرون في المعسكر غرب ليبيا على الزيارة»في إشارة إلى تعارض توجهات وتحالفات حكومة الوفاق المسيطرة على الغرب الليبي والتي تحظى بدعم تركي وأوروبي واسع، مع فرنسا.

وتابع التقرير أنه في الوقت الذي تواجه فرنسا اتهامات بالانحياز في ليبيا وبدعم المشير خليفة حفتر، في مواجهة حكومة الوفاق، أشار وزير الخارجية الفرنسي إلى «دعم فرنسا للعملية السياسية، واستمرار الحوار الليبي لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار».

وأوضح التقرير أنه «بخصوص الاجتماع مع نظيره الفرنسي جيرالد دارمانين، قال وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا إنه ناقش التعاون الأمني، والهجرة، ومكافحة الإرهاب، وكتب فتحي باشاغا على «تويتر»:»ستقدم لنا فرنسا المساعدة الفنية والمادية»في إشارة إلى تدريب قوات الأمن من قبل الشرطة الفرنسية، كما تم توقيع اتفاقيات أمنية مع شركات فرنسية متخصصة في الأمن، لا سيما لتحديد الهوية البيومترية للأشخاص.

فالدور الفرنسي المتقلّب لم يتوقف عن النشاط في المسألة الليبية إثر أحداث فبراير 2011، إذ يمكن تصنيف باريس بالطرف الوازن في الساحة الليبية التي تعج بالصراعات حيث أعلنت فرنسا قبل حوالي 10 سنوات بحسب ما أوردت صحيفة «الجارديان» أنه من «المنصف والمنطقي» أن تستفيد الشركات الفرنسية من كعكة النفط الليبية، في إشارةٍ إلى الدعم الفرنسي للإطاحة بحليفها السابق، معمر القذافي.

علمًا أن ليبيا أضخم احتياطيات نفطية مؤكدة في أفريقيا، وتحتل المرتبة الخامسة عربيًا، باحتياطي نفطي يبلغ 48,36 مليار برميل، ويقدِّر احتياطي الغاز في البلاد بنحو 1,5 تريليون متر مكعب، بحسب بيانات منظمة الدول المنتجة للنفط أوبك.

وتسيطر شركة توتال من حقوق التنقيب عن النفط على 75% من حقل الجرف، 30% من حقل الشرارة، 24% من حقل قاع مرزوق، 16% من حقل الواحة كما حصلت «توتال»على 16,33% من شركة الواحة، وهي أهم شركة نفطية في ليبيا.

> اتخذت باريس سياسة بأن لا ترمي جميع البيضات في سلة واحدة فرغم دعمها العلني للجيش الوطني الليبي إلّا أنها لم تدخل في صدام مع السلطة في طرابلس .

من جانب آخر،وصل الوضع في ليبيا إلى نقطة حساسة على الصعيد الأمني بالنسبة لفرنسا، حين بدأت تركيا تدخلها المباشر في ليبيا، إثر توقيعها، مع حكومة الوفاق، على اتفاقيتي ترسيم الحدود البحرية والتنقيب عن الغاز والنفط في المياه الليبية. في تلك اللحظة، خرج ماكرون محذرا من خطورة التدخل التركي وارتباطه بمنطقة الساحل الافريقي، لا سيما بعد هروب عدد من المقاتلين الذين نقلتهم أنقرة إلى ليبيا ووصولهم إلى أوروبا، فيما كشفت التقارير الاستخباراتية حينها عن تواصل مقاتلي بوكو حرام مع جماعات مسلحة في مناطق نفوذ حكومة الوفاق وتركيا.

من ناحية أخرى،في ظل الفوضى الأمنية والسياسية التي تعج بها الساحة الليبية، يظل الحديث عن الموقف الأمريكي متردداً، بقوة، خاصة، بعد التحولات الميدانية والعسكرية الأخيرة. بشكل معلن، لم تدعم الولايات المتحدة طرفًا صراحة -وإن كانت تميل للوفاق- ولكنها اكتفت بمواقف وبيانات بدا بعضها متناقضًا.

السياسة الأمريكية توجهها يذهب نحو دعم حكومة الوفاق، حتى وإن لم يكن بصورة واضحة، وذلك وفقًا لصحيفة «واشنطن تايمز». وأوضحت الصحيفة الأمريكية، أن مكالمة ترامب مع المشير حفتر زادت الوضع تشوشًا وتعقيدًا حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، نظرًا لأن ما جاء في المكالمة لم يكن متوافقًا مع السياسة الأمريكية المعلنة.

في وقت سابق، أعلنت الولايات المتحدة انزعاجها من نوايا تركيا التدخل في الشؤون الليبية بشكل مباشر، وحذرتها بالفعل من مغبة التدخل في تلك البلد الإفريقية.

ولكن بتطور الأحداث وتورط تركيا في ليبيا، أظهرت الولايات المتحدة دعمًا لتركيا لا العكس.

ووفقًا لصحيفة «واشنطن تايمز»، فإن الدعم الأمريكي لتركيا التي تدعم حكومة الوفاق كان خفيًا، نظرًا لأن بعض المقاتلين الذين أرسلتهم أنقرة إلى طرابلس يعتقد أنهم على صلة بالقاعدة وتنظيم داعش.

ومن جهته، أصدر بريكينج ديفينس، الموقع الأمريكي المعني بالتحليلات السياسية، والمتخصص في القضايا العسكرية والجيواستراتيجية، تقريراً يوصي فيه الإدارة الأمريكية بضرورة صياغة موقف مباشر من الأزمة الليبية المحتدمة، لما تحوزه طرابلس من أهمية لواشنطن، من جهة، ووقف الدور التركي المتعاظم، من جهة أخرى، خاصة، وأنها اعتبرت الدور التركي الأخير، يفاقم من حدة الصراع الإقليمي، والحروب بالوكالة في سبيل الحصول على الطاقة.

وقال التقرير الصادر عن المنصية الأمريكية إنه: «قد حان الوقت للولايات المتحدة لتأكيد دورها القيادي الحاسم في معالجة الصراع الليبي، وإحباط التأثير التركي والروسي على هذا البلد ذي الموقع الإستراتيجي على أعتاب أوروبا، بالإضافة لأنه غني بالطاقة».

وتابع: «بشكل أساسي، يجب أن تصبح منطقة شرق المتوسط، مرة أخرى، نقطة تركيز حاسمة للإستراتيجية الأمريكية، كما أنّ الوجود البحري الولايات المتحدة في المنطقة، والتعاون دفاعي مع اليونان، يمكنهما كبح النشاط العدواني لتركيا».

قصارى القول،يرى مراقبون أنه من المحتمل بصورة كبيرة أن التدخلات الأجنبية في ليبيا إلى انهيار مسار الحوار وتتسبب بشكل مباشر في عودة المواجهة العسكرية، وذلك على وقع تحركات مختلف الدول في الساحة الليبية.

فالحضور الأجنبي محفوف بعديد المخاطر لعل أهمها تنامي حدّة الصراع حول المغانم من الكعكة الليبية منها من ترى نفسها أن لها حقوق تاريخية في البلاد كإيطاليا و تركيا و ترتبط مع ليبيا بمصالح استراتيجية عديدة، بل وشعبية أيضا، وهو ما يمكن أن يشكل عائقاً أمام أي مبادرة لتحقيق المصالحة الشاملة.

وصف التقرير فتحي باشاغا بأنه»سياسي من الوزن الثقيل في طرابلس، وأحد اللاعبين الأساسيين في المشهد الليبي»وقال إنه»كان يستجيب لدعوة فرنسا عندما اعترض الكثيرون في المعسكر غرب ليبيا على الزيارة»في إشارة إلى تعارض توجهات وتحالفات حكومة الوفاق المسيطرة على الغرب الليبي والتي تحظى بدعم تركي وأوروبي واسع، مع فرنسا.

امغيب

نأمل الوصول إلى تسوية سياسية خلال 2021

حوار/ همسة يونس

أعرب عضو مجلس النواب سعيد امغيب، عن تطلعه أن تصل ليبيا خلال عام 2021 إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة، من خلال الاتفاق على صيغة لاختيار المناصب السيادية واختيار رئيس المجلس الرئاسي، ورئيس حكومة منفصل، وتوحيد المؤسسات بشكل كامل في ليبيا تحت حكومة وحدة وطنية تعد للمرحلة الانتخابية القادمة وفق ما تم الإعلان عنه من قبل البعثة الأممية في ديسمبر 2021. ولمزيد من التفاصيل حول أبرز التطورات التي شهدتها الساحة الليبية خلال عام 2020 كان لـ "بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع عضو مجلس النواب سعيد امغيب، وإلى نص الحوار:

** ما أبرز التطورات السياسية في ليبيا خلال العام 2020؟

لم تشهد ليبيا أي تطور ملحوظ خلال عام 2020 إلا لقاءات الحوار في تونس، وقد نقول إن من أهم هذه التطورات هي الحوارات في تونس وما تم الاتفاق عليه من تشكيل لجنة استشارية وتشكيل الهيئة الدستورية التي تواصل عملها الآن وعقدت اجتماعها لإعداد وثيقة للمرحلة الدستورية القادمة أيضا حوارات بوزنيقة، ولقاء طنجة المغربية، ومحاولات التئام مجلس النواب كلها من أهم التطورات السياسية خلال عام 2020.

** ماذا عن التطورات العسكرية خلال العام 2020؟

اعتقد أن ما تم في عام 2020 على الصعيد العسكري هو إنجاز حقيقي، وهنا أشير إلى حوار اللجنة العسكرية المشتركة لجنة 5+5 الذي انعقد في جنيف، ثم عقبه اجتماع في غدامس، ثم في سرت، واعتقد أن هذه اللجان تعمل الآن بكل جدية وتحظى باهتمام دولي وإقليمي كبير بالتالي هذا انجاز كبير سجل لهذه اللجنة وتم من خلالها تبادل بعض الأسرى والاتفاق على بعض الأمور المتعلقة بالجانب العسكري منها الاتفاق على وقف إطلاق النار.

** كيف تقيم الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والصحية والاقتصادية؟

للأسف الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والصحة والاقتصادية لم يطرأ عليها أي جديد، بل اعتقد أنها زادت سوء خلال عام 2020 وذلك بعد أن طرأ للمجتمع الليبي مرض فيروس كورونا الذي هدد مجتمعات العالم بصفة عامة وهدد أيضا الدول المتقدمة التي تحظى بنظام صحي قوي فما بالك بليبيا التي تعاني الآن الحروب وعدم الاستقرار لقد كان عام 2020 عام شديد الصعوبة على المواطن الليبي من كل النواحي الاقتصادية والمعيشية والصحية والاجتماعية ونأمل أن يكون العام 2021 عام خير على الشعب الليبي وأن تستقر فيه الأمور.

** ماهي ملامح التدخلات الخارجية في ليبيا خلال العام 2020؟

التدخل التركي خلال عام 2020 لم يتوقف، وكذلك التدخل القطري، وقد شهد هذا العام توقيع اتفاقيات مع تركيا واتفاقية مع قطر، وكذلك لا ننسى الاتفاقية التي تم توقيعها مع الجانب الإيطالي، وبالتالي فالتدخلات العسكرية في ليبيا لم تتوقف ومازالت مستمرة إلى هذه اللحظة، والطرف الوحيد الذي التزم بما تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين هو جانب البرلمان والقيادة العامة للجيش الليبي التي التزمت بما كل ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين، وكذلك ما تم الاتفاق عليه من خلال لجنة 5+5 في جنيف، التدخل العسكري الخارجي في الشؤون الليبية مازال مستمر وخاصة في الجانب الغربي أصبح يتكرس بشكل واضح يوما بعد يوم.

** حوارات تونس من أهم التطورات السياسية خلال 2020.

** الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والصحة والاقتصادية ازدادت سوء في 2020.

** ماذا عن تطور الدور الأممي والدولي خلال 2020 مقارنة بالسنوات الماضية؟

دور البعثة الأممية حقيقة لمسنا فيه

جدية خلال عام 2020، هذه الجدية كانت واضحة من خلال لهجة المبعوثة بالإنابة السيدة ستيفاني وليامز التي كانت تبدي جدية واضحة من خلال جولات الحوار في تونس، وكان أهمها هو تصريحها الصحفي الذي حث الليبيين على التوافق وحذرهم من مغبة التدخلات الخارجية التي قد تحدث في ليبيا في حالة فشل الاتفاق السياسي، إذا هنا نستطيع أن نقول إن ستيفاني وليامز تسير بخطى ثابتة واعتقد أن هناك اتفاق شبه دولي على موقف ستيفاني وعلى مسارات ستيفاني التي تقودها الآن من خلال مسارات لجنة الحوارات في توتس 75 الذين تم اختيارهم من خلال البعثة.

** ما هي أبرز التوقعات حول مصير الاستحقاقات السياسية القادمة في البلاد؟

المهلة التي حددت لخروج المرتزقة لم يبقى عليها إلا القليل، خروج المرتزقة من ليبيا يرتبط ارتباط كبير جدا بنجاح العملية السياسية، فالوصول إلى تسوية سياسية لا يمكن أن يتم في وجود مرتزقة تسيطر على العاصمة طرابلس والمطارات المحيطة بالعاصمة والقواعد الليبية مازالت محتلة من قبل الجانب التركي، ننتظر ماذا ستفعل تركيا وهل سينسحب المرتزقة من ليبيا، أم أن هنالك تصرف دولي سوف يحدث لمحاولة الوصول إلى تسوية سياسية في ليبيا.

** ما أهم التطورات المنتظرة خلال العام الحالي 2021؟

التطورات المنتظرة هو أملنا في الوصول إلى تسوية سياسية، والاتفاق على صيغة لاختيار المناصب السيادية واختيار رئيس المجلس الرئاسي، ورئيس حكومة منفصل، وتوحيد المؤسسات بشكل كامل في ليبيا تحت حكومة وحدة وطنية تعد لانتخابات برلمانية ورئاسية قادمة وفق ما تم الإعلان عنه من قبل البعثة الأممية في ديسمبر 2021.

** التدخل التركي خلال عام 2020 لم يتوقف.
** لمسنا جدية في دور البعثة الأممية خلال عام 2020.
** نأمل الوصول إلى تسوية سياسية خلال عام 2021.

رشـــوان

المساران السياسي والاقتصادي لم يحققا أي نتائج ونعول على المسار العسكري

أكد المحلل السياسي سعيد رشوان أن المسار السياسي لحل الأزمة الليبية برعاية أممية لم يحقق أي نتائج وكذلك المسار الاقتصادي مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أنه تم قطع خطوات عملية في المسار العسكري وهناك رغبة لدى الطرفين بلجنة 5 + 5 في توحيد المؤسسة العسكرية.

إلى نص الحوار:

خلال العام المنقضي رعت البعثة الأممية ثلاث مسارات للتسوية في ليبيا (سياسي واقتصادي وأمني) كيف تابعتها؟

الأمم المتحدة بعد لقاء برلين اعتمدت ثلاث مسارات لحل الأزمة الليبية السياسي والأمني والاقتصادي وفي واقع الأمر فإنه يجري العمل بهذه المسارات لكنها لم تحقق أي نتائج فإذا قمنا بتقييم المسار السياسي فنجد أنه اقتراح خارجي ليس فيه أي رأي محلي وهذا ما تجلى في اختيار الأعضاء الـ 75 الممثلين للحوار السياسي لذلك نجد تضارب المصالح بينهم فكل شخص يمثل أحد الموجودين في السلطة لذلك يبحث عن مصالحه وإلى الآن لم يحقق هذا الحوار أي نتائج وآخر شئ عمدوا إلى تكوين لجنة لعمل توافقات بين أعضاء الحوار ما يعني أن أعضاء الحوار السياسي بينهم خلافات كبيرة لدرجة أنهم بحاجة للجنة حوار لتوفق بينهم
ولا شك أن ليبيا بحاجة لتكوين سلطة موحدة توحد البلاد ومؤسساتها لكن أعتقد أن هذه ليست الطريقة المثلى وأعتقد أنها لن تؤدي لنتائج جيدة.

وماذا بشأن المسار العسكري؟

هذا المسار هو المهم وأعتقد أنه تم قطع خطوات عمليه فيه حيث أن مسار 5+5 يفضي إلى طرد الأجانب والمرتزقة من البلاد وتوحيد المؤسسة الأمنية ونزع السلاح من المليشيات وهذا طموح وطني أعتقد أنه يجب أن يكون أولوية فإذا نجح هذا المسار ستنجح المسارات الأخرى والبرامج السياسية بما فيها مشروع الانتخابات

وأرى أن الطرفين في العسكريين لديهم جدية ورغبة في توحيد المؤسسة العسكرية وقد تمكنوا من تشكيل لجان فرعيه وتبادلوا الأسرى ويحاولون فتح الطريق الساحلي لكنهم لم ينجحوا بعد بسبب سيطرة المليشيات وأعتقد أن هناك دول تدفع في هذا الاتجاه لكن تصريح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بشأن التفكير في إرسال قوات

> فشل المسار العسكري يعني فشل باقي المسارات.

حفظ سلام لليبيا مؤشر إلى أن هناك إفشال متعمد للجنة5+5 أو عدم جدية في مسندتها.

البعض يربط نجاح المسار السياسي بالعسكري هل تتوافق مع هذا الرأي؟

بالطبع فإن عدم نجاح المسار العسكري يعني فشل المسارات الأخرى.

كيف تنظر إلى تطورات المسار الاقتصادي؟

أعتقد أنه مسار نظري فالبلاد لم تستقر بعد ولم تتشكل هيئاتها التشريعية بعد لذلك أعتقد أن المسار الاقتصادي القائم هو عبارة عن لقاء مجموعة أشخاص فقط لكن أستبعد أن يحدد وا المستقبل الاقتصادي للبلاد فتوجد في ليبيا الآن مشكلات جمه تواجه الاقتصاد الليبي والحياة المعيشية للمواطن ناتجة عن عدم الاستقرار الأمني والاستقرار النقدي ومشكلة مصرف ليبيا المركزي وانقسام المؤسسة المصرفية فهذه الأمور تحتاج لمعالجات وأعتقد أن الموضوعات التي يناقشها المشاركون في الحوار الاقتصادي لازالت لم يحن موعدها بعد فيجب مناقشتها مع حكومة مستقرة وهيئات منتخبة وترسم شكل الحياة الاقتصادية في البلاد وتعالج مشكلة الدخل والمشكلات القائمة.

ربما يكون تحديد موعد الانتخاب أبرز نتائج الحوارات المقامة برعاية أممية...لكن البعض يقول إنه جرى في السابق تحديد مواعيد للانتخابات لكن الظروف لم تسمح بإجراءها فهل تتوقع أن يختلف الوضع هذه المرة؟

أتمنى أن تكون هناك انتخابات شفافة يشارك فيها جميع الليبيين دون إقصاء لكن أعتقد أنه يجب أولا توحيد المؤسسة الأمنية وتحقيق وحدة وطنية لأن إجراء الانتخابات في هذا الوضع ربما يؤدي لنتائج مفادها عدم الاعتراف بالانتخابات وهذا ما حدث في انتخابات مجلس النواب حيث أن المجموعة الموجودة في طرابلس استعملت السلاح واستولت على طرابلس بالقوة لذلك فإن الانتخابات تحتاج لتوفر الأمن والاستقرار وقوة تجبر الجميع على الاعتراف بنتائج الانتخابات والالتزام بها لذلك فأنا أرى أن تحديد 24 ديسمبر

> هناك خطوات يجب أن تسبق الانتخابات.

موعدا للانتخابات أمر استفزازي ومضحك فصحيح أن هذا اليوم هو الذي تم فيه إعلان استقلال ليبيا لكن لا يهم اليوم بقدر ما يهمنا أن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة ويشارك فيها كل الليبيين ويعترف بهل الجميع لذلك فإن هذا العمل مفروض فرض وهو عمل غير ناضج ويحتاج أن تتأسس الدولة أولا مدعومة بالأمن والاستقرار والقانون والقضاء والمصالحة التي تستكمل بعد بناء الدولة وذلك لإتاحة الفرصة أمام الجميع للترشح

دول الجوار قامت خلال العام 2020 برعاية العديد من الحوارات ما مدى فاعليتها برأيك؟

كان هناك بعض المبادرات الإقليمية العربية الجيدة منها المبادرات المصرية حيث أن القاهرة أكثر الدول المهتمة بالشأن الليبي بجدية وإرادة تهدف لفرض الاستقرار في ليبيا وحماية وصون كرامة الليبيين وأعتقد أن مصر موجودة بقوة في المشهد السياسي الليبي وليس لديها أي قوات عسكرية رغم استعدادها لدخول المعركة دفاعا عن سيادة ليبيا ووحدتها إذا حاول الطرف الآخر السيطرة على ليبيا كما أن زيارة وفد من القاهرة لطرابلس خلال الفترة الماضية يؤكد جدية مصر واستعدادها للتعامل مع كل الأطراف لتحقيق مصلحة ليبيا.

إلى الآن لم يتولى مبعوث أممي خلفا لغسان سلامة كيف أثر هذا على دور البعثة؟

البعثة الأممية تعمل بشكل اعتيادي سواء كان هناك مبعوث أممي أو لا فإن هناك تعليمات تصلها من الدول الكبرى والدول الضالعة في المشهد الليبي كما أن المبعوثة المكلفة ستيفاني وليامز أمريكية الجنسية وتعمل مباشرة مع خارجية بلادها كما تقدم تقارير للأمم المتحدة لذلك فإن تعيين مبعوث أممي أو لا أمر غير مهم المهم الآن هو إيجاد حل للأزمة الليبية حيث أن البعثة لازالت لا تتعامل مع الأطراف الحقيقية والمؤثرة القادرة على إيجاد حل وهذا لا يعني أن المشاركين في ملتقى الحوار غير جيدين لكن 80% منهم غير قادرين ولا يمثلون أحد لذلك فإنه حتى لو تم تعيين مبعوث أممي فلن يقدم أكثر مما قدمته وليامز لكن إذا كان هناك نية لتعيين مبعوث أممي يجب أن يكون من الدول البعيدة التي ليس لها مطامع في ليبيا مثلا دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا

> مصر جادة في التعامل مع مختلف الأطراف لتحقيق مصلحة ليبيا.

كاريكاتير

محمد قجوم